

إجراءات احتلالية

خلال إنشاء بؤر استيطانية، والاستيلاء على الأراضي، وشق الطرق، وفرض قيود على وصول المواطنين إلى أراضيهم، إلى جانب توسيع صلاحيات ما تسمى «الإدارة المدنية» الإسرائيلية في هذه المناطق. وأشار إلى أن منظمة «السلام الآن» وثقت إقامة 26 بؤرة استيطانية ومزرعة رعوية في المنطقة المصنفة «ب»، منها سبع بؤر جديدة وثقتها المنظمة في نهاية عام 2024، تلتها 19 بؤرة أخرى، معظمها أقيم خلال الأشهر الأخيرة.

وقال: ترافق إقامة هذه البؤر مع شق طرق والاستيلاء على مصادر المياه وفرض قيود على حركة المواطنين، بما يتيح لأعداد محدودة من المستوطنين السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي. وحسب خرائط أعدتها المنظمة الإسرائيلية «كرم نافوت» بالتعاون مع «السلام الآن»، استولى المستوطنون بالقوة على أكثر من 100 ألف دونم في المنطقتين المصنفتين «أ» و«ب»، منها نحو 55 ألف دونم في المنطقة «ب»، و28,200 دونم في «المحمية الطبيعية المتفق عليها» في المنطقة ذاتها، ونحو 15,600 دونم في المنطقة «أ». ولغت التقرير إلى تصاعد استخدام سلطات الاحتلال للإجراءات والأوامر العسكرية داخل المنطقة المصنفة «أ»، مشيرا إلى قرار ما يسمى «المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي»، الصادر في شباط الماضي، بالسماح لما تسمى «الإدارة المدنية» بالإنفاذ والرقابة في المنطقتين «أ» و«ب» في قضايا البيئة والمياه والأثار. وفي تموز الماضي، وقع ما يسمى قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، أفني بلوث، 15 أمر استيلاء للسيطرة على نحو 200 دونم داخل المنطقة «أ»، بهدف شق طريق يربط بين مستوطنتي «عيمك دوتان»، المقامة قرب بلدة عرابية، و«نوعا»، شمال بلدة قباطية.

وحسب التقرير، تعد هذه الخطوة الأولى منذ توقيع اتفاقيات وسلو التي تستخدم فيها أوامر الاستيلاء العسكري في المنطقة «أ» لخدمة احتياجات استيطانية، وليس لأغراض أمنية مؤقتة. وتأتي هذه الإجراءات في أعقاب قرار «المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي» بإنشاء 104 مستوطنات جديدة، بينها 19 مستوطنة في شمال الضفة، في إطار خطوات تهدف إلى تعزيز الوجود الاستيطاني وفرض وقائع جديدة على الأرض.

وفي السياق أيضًا، وافقت لجنة المالية في الكنيست في تموز الماضي على تحويل 113 مليون شيقل إلى ما تسمى «الإدارة المدنية» لتطوير المواقع الأثرية في الضفة والحفاظ عليها. وأوضح التقرير أن جزءا من هذه الأموال سيخصص للتنقيبات وتطوير مواقع أثرية في المنطقتين «أ» و«ب»، فيما أعلن وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلنيل سموريتش لاحقا تخصيص المبلغ لتنفيذ خطة للمشاريع الأثرية، مشيرا إلى موقع برك سليمان قرب بيت لحم باعتباره أحد المواقع المستهدفة.

وكانت سلطات الاحتلال تولت، قبل نحو عام ونصف العام، صلاحيات إنفاذ القانون في أجزاء من المنطقة «ب» المصنفة «محمية طبيعية متفق عليها» في برية بيت لحم، ما أدى، وفق التقرير، إلى تعطيل مشاريع البناء والتنمية الفلسطينية وتنفيذ عمليات هدم في مناطق تقع ضمن الصلاحيات الفلسطينية. وأشار التقرير إلى مصادقة ما يسمى «المجلس الوزاري الإسرائيلي» على نقل صلاحيات الترخيص والبناء والإدارة البلدية في أجزاء من مدينة الخليل من بلدية الخليل إلى «الإدارة المدنية» الإسرائيلية، وإنشاء كيان بلدي استيطاني منفصل داخل المدينة. وفي أبرز التطورات الاستيطانية خلال الأسبوع، أقيمت يوم الاثنين الماضي مستوطنة جديدة باسم «نوعا»، إلى الجنوب من مستوطنتي «غانيم» و«كاديمة» المقامتين على أراضي المواطنين جنوب شرق جنين. وأوضح التقرير أن إقامة المستوطنة تأتي في سياق تصاعد الدعم الرسمي الإسرائيلي للتوسع الاستيطاني في محافظة جنين، لا سيما في المناطق التي أخلى منها الاحتلال مستوطناته عام 2005 ضمن خطة «الانفصال».

وحسب مصادر إسرائيلية، تعد «نوعا» المستوطنة الثامنة التي يقبمها مجلس مستوطنات شمال الضفة خلال أقل من عام، ضمن ما يسمى «خطة التواصل»، التي تستهدف إقامة 19 مستوطنة جديدة في شمال الضفة المحتلة.

وشارك في افتتاح المستوطنة وزير الثقافة والرياضة الإسرائيلي ميكي زوهار، ووزيرة الاستيطان والمهام القومية أوريت ستروك، ورئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة يوسي داغان. ويرتبط المشروع بما يسمى «خطة المليون في السامرة»، التي يروج لها مجلس المستوطنات بهدف رفع عدد المستوطنين في شمال الضفة إلى مليون مستوطن.

وفي اليوم ذاته، أعلن سموريتش تخصيص 370 دونما من أراضي أبو ديس وعرب السواحية في محافظة القدس لإقامة مستوطنة جديدة باسم «مشار يهودا»، ضمن تجمع مستوطنات «غوش عتصيون» جنوب الضفة.

وكانت سلطات الاحتلال نشرت في كانون الأول 2025 إعلانا يستهدف نحو 3,380 دونما لصالح المشروع، لترتفع مساحة الأراضي الجاري دفعها لصالح المستوطنة إلى نحو 3,750 دونما. ويتزامن ذلك مع إعداد المخطط الأول للمستوطنة، الذي يتضمن نحو 3,600 وحدة استيطانية، تمهيدا لتحويلها إلى تجمع استيطاني

كبير شرقي القدس. وفي محافظة رام الله والبيرة، أصدرت سلطات الاحتلال أمرا عسكريا يقضي بالاستيلاء على 37.481 دونما من أراضي مدينة بيتونيا، بذريعة توسيع موقع عسكري بمحاذة مستوطنة «بيت حورون»، لمدة 60 يوما من تاريخ توقيعه. كما أصدرت أمرا عسكريا بالاستيلاء على أكثر من 15 دونما من أراضي مدينة البيرة، لإقامة «مسار أمني» بطول نحو أربعة كيلومترات حول مستوطنة «بساغوت» المقامة على أراضي جبل الطويل شرقي المدينة.

وقالت بلدية البيرة إن الأمر العسكري، المؤرخ في حزيران 2025، سلم إليها في 25 آب الماضي، ويستهدف أراضي يملكها مواطنون من المدينة، غالبيتهم يحملون الجنسية الأميركية. وفي محافظة سلفيت، شرعت قوات الاحتلال بتجريف عشرات الدونمات في منطقة «أبو الريات» غرب بلدة دير بلوط، بمحاذاة بؤرة استيطانية رعوية أقيمت حديثا، في إطار عمليات تستهدف الأراضي الزراعية وتوسيع الحزام الاستيطاني غرب المحافظة. وأكد التقرير أن أروهاب المستوطنين يشكل أداة رئيسية في فرض السيطرة على الأراضي وتهجير المواطنين، مشيرا إلى تهجير أكثر من 120 تجمعا فلسطينيا في أنحاء الضفة، معظمها من البدو والرعاء، بينها 19 تجمعا في المنطقة المصنفة «ب».

ولم يقتصر الاستيلاء على الأراضي الزراعية والمراعي، بل امتد، وفق التقرير، إلى منازل تقع على أطراف التجمعات الفلسطينية، حيث يتعرض الأهالي للاعتداء والتهديد والحصار، بما يدفع عائلات إلى مغادرة منازلها قسرا.

ومن بين الحالات التي أوردها التقرير عائلة طوبياسي من قرية جالود، التي غادرت منزلها بعد تعرضها لمضايقات متكررة وحصار وقطع للمياه والكهرباء، قبل أن يستولي المستوطنون على المنزل ويقيموا فيه بؤرة استيطانية.

وفي تطور آخر، افتتحت سلطات الاحتلال الأسبوع الماضي مستوطنة جديدة باسم «معاليه عروغوت» ضمن تجمع «غوش عتصيون» الاستيطاني جنوب الضفة، على محور يربط بين الجزء الغربي من التجمع والجزء الشرقي منه. وشارك في مراسم الافتتاح الوزير المتطرف سموريتش، والوزير في وزارة المالية زئيف إكين، ووزير شؤون الشتات عيمحاي شيكلي، ورئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بوغر بيسموت، ورئيس المجلس الإقليمي لـ«غوش عتصيون» يارون روزنتال. وتشير هذه التطورات، وفق التقرير، إلى تصاعد وتيرة التوسع الاستيطاني والاستيلاء على الأراضي، واتساع نطاق الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف فرض السيطرة على مناطق «أ» و«ب»، بما يهدد الوجود الفلسطيني والتواصل الجغرافي بين مختلف مناطق الضفة.

أزمة مياه

مياه الشرب، مهمة شاقة تبدأ مع ساعات الفجر الأولى، حين يتوجه إلى شارع الاسطبل لحجز دوره بين عشرات النازحين وتعبئة غالونات المياه الصالحة للشرب. وتابع اصليح أن أزمة المياه ازدادت حدتها مع توقف مياه شركة «مكروت» الإسرائيلية، التي كانت تأتي لساعات قصيرة، ما دفع عددا كبيرا من النازحين إلى البحث في كل مكان عن صهاريج المياه، في محاولة لتعبئة غالوناتهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية من المياه. وتساءل قائلا: «إلى متى سنستمر في هذه المعاناة اليومية التي نعيشها؟ لقد أصبحت الحياة صعبة للغاية، ليس فقط في الحصول على الماء، وإنما في تأمين جميع مقومات الحياة الأساسية، من مأوى وملبس وغذاء».

واختتم بالقول: «أتمنى أن تنتهي هذه الحرب التي أنهكتنا، وأن نتمكن من العودة إلى حياة كريمة وأمنة، نعيش فيها دون خوف أو قلق، ونستعيد أبسط حقوقنا في العيش بسلام». وقال المواطن أمين العقاد إن الحاجة إلى المياه دفعته إلى المشي مئات الأمتار للحصول عليها، موضحا أنه يضطر إلى نقل المياه أكثر من خمس مرات حتى يتمكن من توفير احتياجاته اليومية منها. وبين العقاد (55 عاما) أن الحصول على المياه ليس بالأمر السهل، مشيرا إلى أنه عندما تصل عربة المياه، يبدأ المئات من النازحين بالتدافع من أجل الحصول على المياه، وهناك الكثيرون ممن لا يتمكنون من تعبئة غالوناتهم بسبب شدة الازدحام والدفاع. وأكد العقاد أن أقرباءه الذين عادوا إلى أماكن سكنهم المدمرة في شارع جمال عبد الناصر بمنطقة السطر الغربي، لم تصلهم المياه لليوم الخامس على التوالي، موضحا أنهم كانوا يعتمدون بشكل كامل على مياه «مكروت» الإسرائيلية، قبل أن تنقطع إمداداتها بشكل مفاجئ، ولا تزال مقطوعة حتى هذه اللحظة. وبين أن وصول عدد من عربات المياه إلى المنطقة لم يحل المشكلة، كون الكميات التي توفرها غير كافية لتلبية احتياجات السكان، ما يضطرهم إلى المشي عدة كيلومترات بحثا عن المياه وتأمين احتياجاتهم اليومية منها.

وأشار إلى أن معاناة الحصول على المياه تتفاقم مع استمرار انقطاع مياه «مكروت»، في وقت يواجه فيه الأهالي ظروفًا معيشية بالغة الصعوبة، ويضطررون إلى بذل جهود كبيرة للحصول على كميات محدودة من المياه.

وقال أبو محمد شعت (53 عاما): «لا أحد يستطيع الاستغناء عن المياه، لقد أصبحت حياتنا تدور فقط حول كيفية توفير المياه وتأمين احتياجاتنا اليومية منها».

وبين أن أغلبية المشكلات تحدث أثناء تعبئة المياه، نتيجة محدودية الكميات المتاحة وعدم انظام وصولها بشكل يومي، الأمر الذي يزيد من حالة التوتر بين الأهالي، ويضاعف معاناتهم في الحصول على احتياجاتهم الأساسية من المياه.

أما المواطن أبو محمد الحميدة، وهو نازح من محافظة رفح إلى خان يونس، فقال إنه يحاول يوميا التواصل مع عدد من الجمعيات والمؤسسات الإنسانية من أجل توفير عربات مياه للنازحين في منطقة المواصي، التي تعاني شحا حادا في مياه الشرب، إلا أن عددا قليلا منها يستجيب لنداءاتهم.

وأكد الحميدة أن الوضع صعب للغاية، داعيا إلى تدخل عاجل من الجهات المعنية والمؤسسات الإنسانية من أجل إيجاد حل لأزمة المياه، التي تتفاقم يوما بعد يوم، وتزيد من معاناة النازحين الذين يكافحون لتأمين أبسط احتياجاتهم الأساسية.

ويعتمد مئات آلاف النازحين في قطاع غزة على شاحنات المياه المتنقلة بعد تدمير شبكات المياه والبنية التحتية جراء الحرب، بينما تحذر منظمات دولية من مخاطر صحية متزايدة مع ارتفاع درجات الحرارة.

وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 85٪ من مرافق المياه والصرف الصحي في قطاع غزة تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي منذ بداية الحرب، ويعتمد حوالي 80 بالمئة من سكان غزة حاليا على شاحنات المياه للحصول على مياه الشرب.

استعداد مصري

تعزيز دعمها لإثيوبيا، بهدف مساعدتها كي تصبح قوة اقتصادية

رائدة في القارة الأفريقية».

وأوضح في تصريحات نقلتها وسائل إعلام إثيوبية، الجمعة، «أن التعاون بين إثيوبيا وإسرائيل من شأنه، أن يساعد أديس أبابا في الاعتماد على قدراتها الذاتية، والحفاظ على سيادتها، وتعزيز اقتصادها»، محريا عن اعتقاده «أن هذا التعاون سيزداد قوة واستمرارا عبر الأجيال الجديدة».

وذكر أن العلاقات بين الطرفين «تقوم على 4 محاور رئيسية، من بينها التعاون والدعم المتبادل في المحافل الدولية على أساس المصالح المشتركة، وتعزيز التعاون الحكومي بين البلدين، إضافة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخاصة».

ويؤكد العربي، في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن «التعاون بين إثيوبيا وإسر أئيل ليس جديدا وهو قائم منذ مدة طويلة، وما نتهده حاليا من نشاط إثيوبي مكثف وتحركات نحو عدة أطراف دولية وإقليمية، يأتي في إطار محاولات تغطية أزماتها ومشكلاتها الداخلية، وسعيا لتعزيز موقفها والظهور بمظهر القوة الإقليمية الكبرى في أفريقيا، وهو ما يخالف الواقع الفعلي».

كما يؤكد «أن هذه السلوكيات والتوجهات السياسية للحكومة الإثيوبية تتناقض تماما مع طبيعة وجود مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا؛ ما يتطلب إعادة التفكير والبحث في خيارات مختلفة خلال الفترة المقبلة بشأن ملامة استمرار مقر الاتحاد هناك». بدوره، يرى أحمد علاء فايد، عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب المصري، في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن «الدولة المصرية تتابع وتراقب بشكل جيد للتحركات الإسرائيلية في المنطقة، ومنها التحركات مع إثيوبيا.

وشدد على أنه «لو تجاوز هذا التعاون الإثيوبي الإسرائيلي، للمساس بالمصالح المصرية بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتأكيد ستسلك القاهرة كل المسارات التي تحفظ حقوقها».

موقف مصر

ويأتي هذا الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا، وسط لهجة حادة مصرية تجاه إثيوبيا بشأن «سد النهضة»، وفي أغسطس (آب) الماضي، أكدت مصر أكثر من مرة أن قضية المياه «أمن قومي وخط أحمر، وأن القاهرة قادرة على الدفاع عنه»، بحسب تصريح لمصدر مسؤول نقلته وكالة الأنباء المصرية، «كما لوح وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي باستخدام «حق الدفاع الشرعي» تجاه تطورات ملف نهر النيل وأزمة (سد النهضة)».

وبعد نحو أقل من عقد من الزمن، تم تجميد المفاوضات بين القاهرة وأديس أبابا لمدة 3 أعوام، قبل استئنافها في 2023، ثم تم تجميدها مجددا في 2024، وسط رفض إثيوبيا، التي تعد دولة منبع، إبرام اتفاق، وتأكيدها على أنها لا تضر مصر ولا السودان دولتي المصب.

وعن تأثير ذلك التعاون الإسرائيلي الإثيوبي في مصر أضاف العربي أن مصر «تتحرك بكل ثبات في وسط إقليم مضطرب وغير مستقر يشهد تغيرات وتحالفات متسارعة، وتدير هذه المتغيرات بكل حكمة ورسالة بما يحمي مصالحها الوطنية وأمنها القومي، وقادرة على إدارة على الموقف، ولن ينال ذلك التعاون أو يغير من مواقفها». وشدد على أن «أي تنام في العلاقات أو التحالفات الإقليمية بين إثيوبيا وإسرائيل لن ينال بأي حال من الأحوال من المواقف المصرية في إدارة علاقاتها، ولن ينال من وضع مصر ووزنها الإقليمي على الإطلاق».

من جانبه، يرى أحمد علاء فايد أن «القاهرة قادرة على حفظ أمنها وحقوقها، ولن تقبل بالمساس بها، خصوصا وهي متفقة مع القوانين والأعراف الدولية، سواء في ملف (سد النهضة) أو غيره وإثيوبيا وإسرائيل تعلمان ذلك».

انخفاض طفيف

الجبلية وشديد الحرارة في باقي المناطق، مع ارتفاع نسبة الرطوبة في معظم المناطق، ويطرأ ارتفاع ملموس على درجات الحرارة، لتصبح أعلى من معدلها السنوي العام بنحو 3 درجات مئوية.
ويوم الثلاثاء، يكون الجو حارا في المناطق الجبلية وشديد الحرارة في باقي المناطق، مع ارتفاع نسبة الرطوبة في معظم المناطق، ويطرأ ار ارتفاع طفيف آخر على درجات الحرارة، لتصبح أعلى من معدلها السنوي العام بنحو 4 درجات مئوية.

وحذرت دائرة الأرصاد الجوية المواطنين من التعرض لأشعة الشمس المباشرة لفترة طويلة، خاصة خلال ساعات الذروة من الساعة 11 صباحا حتى الساعة 4 مساء، ومن خطر إشعال النيران في المناطق التي تكثر فيها الأعشاب الجافة، ومن ترك الأطفال أو كبار السن داخل المركبات المغلقة.

سابقة: شرطة

الاحتلال لاحقت الدراجات النارية في البلدة، وأوقفت شبانا. وأضاف أن شرطة الاحتلال كانت تقتحم في الماضي أطراف البلدة، دون أن تتعمق في قلبها.

وتعاني يعبد منذ سنوات، بفعل الحواجز والاقترحات المتكررة، عدا عن مصادرة مساحات واسعة منها، وتجريف واقتلاع أشجار لصالح مستوطنات الاحتلال ومعسكراته، إضافة إلى جدار الضم والتوسع العنصري الذي فصلها عن الكثير من أراضيها والقرى المجاورة لها.
يشار إلى أن وزير جيش الاحتلال، بإسرائيل كاتس أمر في 14 آب الماضي بنقل صلاحيات الجيش داخل المستوطنات إلى شرطة الاحتلال، برئاسة وزير «الأمن القومي» المتطرف إيتمار بن غفير، والمعروف بتصرّياته العنصرية، ودفاعه عن تسليح المستوطنين.

شهيذة واصابات

وأعلنت مصادر طبية مساء أمس استشهاد المواطنة لطيفة زياد جبر متأثرة بجروحها التي أصيبت بها جراء قصف احتلالي استهدف مخيم المغازي وسط قطاع غزة قبل نحو ثلاثة أشهر، لتلتحق بزوجها الشهيد صفر أبو كريم.
وأصيب تسعة مواطنين جراء قصف شنته طائرات الاحتلال مساء أمس قرب مفرق السنافور في حي التفاح شمال شرقي مدينة غزة.
كما أصيب طفل برصاص قوات الاحتلال شمال قطاع غزة.
وأفاد مصدر طبي بمستشفى الشفاء بوصول طفل مصاب بجروح متوسطة جراء إطلاق نار من قوات الاحتلال باتجاه مخيمات للنازحين في منطقة السودانية شمال غربي القطاع.
وقالت مصادر محلية إن مسيرات للاحتلال من نوع «كواد كابتز» ألقت، فجر أمس، قنابل متفجرة على منازل المواطنين في منطقة شارع مشتهى وسوق الشجاعية بغزة.
وأطلقت مدفعية الاحتلال عددا من القذائف باتجاه مناطق شمال غرب مدينة رفح، وأطلقت اليات الاحتلال نيرانها بكثافة باتجاه المناطق الجنوبية لمدينة خان يونس، فيما أطلقت زوارق بحرية الاحتلال النار باتجاه ساحل مدينة خان يونس.
وأعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على القطاع إلى 73,651 شهيدا و174,575 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأشارت إلى أن مستشفيات القطاع استقبلت خلال الساعات الـ 48 قبل الماضية 17 شهيدا (5 جدد وشهد متأثرا بإصابته، و11 انتशल) بالإضافة إلى 27 ضابة.

وبينت أن إجمالي الشهداء إلى وقت وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 1,344 والمصابين إلى 4,464. إضافة إلى انتशल 815 جثمانا.

وأوضحت أنه تمت إضافة 160 شهيدا إلى الإحصائية التراكمية للشهداء بعد استكمال بياناتهم واعتمادها خلال شهر آب/ أغسطس المنصرم.
ولفتت إلى استمرار وجود عدد من الضحايا تحت الأنقاض وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم وانتشالهم.

وبدأت طواقم الدفاع المدني في غزة البحث عن رفات نحو 150 شهيدا تحت أنقاض برج المهندسين المدمر بقصف إسرائيلي في مخيم النصيرات.
وكانت الطواقم أعلنت أنها تمكنت من انتشل رفات 55 شهيدا من تحت أنقاض منزل عائلة ملكة، الذي دمرته قوات الاحتلال فوق رؤوس أكثر من 60 مواطنا لجأوا إليه نازحين خوفا من القصف الهمجي قبل نحو عامين في حي الزيتون جنوب مدينة غزة.

واعقلت قوات الاحتلال، أمس، خمسة مواطنين، بينهم امرأة، في محافظتي جنين وطولكرم، فيما واصلت اقتحاماتها واعتداءاتها وتشديد إجراءاتها في عدد من محافظات الضفة المحتلة.
وأجبرت سلطات الاحتلال مواطنا على هدم منزله في بلدة جبل المكبر، جنوب القدس المحتلة.

وأفادت محافظة القدس، بأن بلدية الاحتلال أجبرت المواطن شادي عبيدات على هدم منزله ذاتيا في بلدة جبل المكبر، بحجة البناء بدون ترخيص.

وهاجم مستوطنون مساء أمس، بالكلاب، أطفالا ونساء على مدخل شارع الشهداء وسط مدينة الخليل.

وأفاد مراسل «وفا» بأن مجموعة من مستوطني «بيت هداسا-الدوبيا» توجت حماية جنود الاحتلال هاجمت بالكلاب، أطفالا ونساء على مدخل شارع الشهداء وسط الخليل، ما تسبب بحالة رعب لدى الأطفال والنساء.

واقترح مستوطنون بحماية قوات الاحتلال، مساء أمس، أطراف قرية المغير شمال شرق رام الله.
وأفاد رئيس مجلس قروي المغير أمين أبو عليا، بأن مستوطنين اقتحموا أطراف المغير من الجهة الغربية، وقاموا برعي أغنامهم في أراضي المواطنين وبالقرب من منازلهم.

وأضاف أن قوات الاحتلال اقتحمت القرية لتأمين الحماية للمستوطنين، وانتشرت في أنحاء متفرقة منها، وسط إطلاق لقنابل الغاز السام المسيل للدموع باتجاه منازل المواطنين، وقرب بيت عزاء الشهيدين عمر محمد النعسان وخليل أبو علي.
وتتعرض المغير لاعتداءات متواصلة من المستوطنين، إلى جانب اقتحامات الاحتلال اليومية للقرية.

كما اقتحم مستوطنون إرهابيون، مساء أمس، أطراف قرية برقأ شرق رام الله.

وأفاد رئيس مجلس قروي برقأ صايل كنعان لـ«وفا»، بأن مستوطنين اقتحموا أطراف القرية من الجهة الشرقية، وقاموا برعي أغنامهم في أراضي المواطنين الزراعية، ما أدى إلى أضرار في المحاصيل الزراعية وأشجار الزيتون في المنطقة.

وتعاني قرية برقأ من اعتداءات المستوطنين بشكل يومي على أراضي المواطنين الزراعية، إضافة إلى محاولاتهم المستمرة لاقتحام القرية وترويع المواطنين.

وسرق مستوطن برايمل حديدية وبلاستيكية يستخدمها مواطنون في تخزين المياه لسقي مواشيهم في الأغوار الشمالية.

خطة الانفصال

التوقيت والانتخابات.. الهروب من الفشل إلى المزايدة السياسية
لا يمكن فصل توقيت الإعلان عن هذه الخطة عن الحسابات الحزبية الضيقة مع اقتراب معركة انتخابات الكنيست المقررة في أكتوبر 2026؛ إذ يتضح جلياً أن المقترح يستهدف بالدرجة الأولى استقطاب الشارع اليمني ومقارلة جمهور المستوطنين. وفي ظل تقارب استطلاعات الرأي واشتداد المنافسة بين المعسكرات السياسية، يتخذ بن غفير من دماء والمتشددين، حارماً منافسيه في معسكر اليمين التقليدي من الاستئثار بكتلتهم التصويتية الحزبية. وبالتوازي مع هذا الاستثمار الانتخابي، يبرز مسعى آخر يتمثل في محاولة الهروب من استحقاق المسؤولية الشارح اليمني ومقارلة جمهور المستوطنين. وفي ظل تقارب استطلاعات الرأي واشتداد المنافسة بين المعسكرات السياسية، يتخذ بن غفير من دماء والمتشددين، حارماً منافسيه في معسكر اليمين التقليدي من الاستئثار بكتلتهم التصويتية الحزبية. وبالتوازي مع هذا الاستثمار الانتخابي، يبرز مسعى آخر يتمثل في محاولة الهروب من استحقاق المسؤولية الشارح اليمني ومقارلة جمهور المستوطنين. وفي ظل تقارب استطلاعات الرأي واشتداد المنافسة بين المعسكرات السياسية، يتخذ بن غفير من دماء والمتشددين، حارماً منافسيه في معسكر اليمين التقليدي من الاستئثار بكتلتهم التصويتية الحزبية. وبالتوازي مع هذا الاستثمار الانتخابي، يبرز مسعى آخر يتمثل في محاولة الهروب من استحقاق المسؤولية الشارح اليمني ومقارلة جمهور المستوطنين. وفي ظل تقارب استطلاعات الرأي واشتداد المنافسة بين المعسكرات السياسية، يتخذ بن غفير من دماء والمتشددين، حارماً منافسيه في معسكر اليمين التقليدي من الاستئثار بكتلتهم التصويتية الحزبية.

ولا تقتصر أبعاد التوقيت على الدعاية الأنية، بل تمتد إلى طموح فرض شروط مسبقة وثقيلة على الائتلاف الحكومي القادم؛ حيث يدرك بن غفير جيداً أن أي حكومة يمين قادمة لن ترى النور دون مقاعد حزبه "عوتسما يهوديت". ومن هنا، فإن دفع مقترح رسمي لإنشاء "وزارة خاصة بالتهجير" في هذا التوقيت بالذات يمثل وضعاً لحجر الأساس لملف المفاوضات الانتلاافية، فإرضاً على بنيامين نتنياهو أو أي حليف مستقبلي تبني هذه الأجندة المتطرفة كشرط مسبق وبند أساسي لدخول الحكومة.

إن خطة "الانفصال 710" التي يروج لها إيتمار بن غفير ليست مجرد بالون اختبار سياسي عابر، بل هي تجسيد لرؤية عقائدية يسعى اليمين المتطرف إلى تحويلها إلى سياسة حكومية رسمية؛ مستغلاً في ذلك أهوال بيئة طاردة للحياة صنعتها الحرب الإسرائيلية، وفي الوقت ذاته، حمى التنافس على صناديق الاقتراع.

إن الأرقام الدولية الصادمة المستعرضة تفضح بشكل قاطع زيف ودموية "الخيار الطوعي"، وتؤكد أنها محاولة مكشوفة لبيع الدوم الأمني للناخب الإسرائيلي على حساب دماء وحقوق ومستقبل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مما يضع المجتمع الدولي أمام اختبار أخلاقي وقانوني حقيقي لمواجهة مشاريع التطهير العرقي المغلفة بمزاعم إنسانية وأقنعة دبلوماسية.

دكتوراة في العلوم السياسية